الفساد الإداري والمالي في ظل اقتصاد الظل وتكلفة الفرصة البديلة في بناء الاقتصاد العراقي بعد أزمة عام ٢٠١٤

أ.م.د. مصطفى كامل رشيد
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية
Kamelm55@yahoo.com

أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة مستور
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية
Sohila1973@gmail.com

المستخلص:

ان استشراء الفساد الاداري والمالي كما هو مثبت بمؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية العالمية قد أحبط كافة المساعي باتجاه تبني اصلاح حقيقي للاقتصاد العراقي، فجميع المؤسسات العامة تم تطويعها في خدمة بعض الاشخاص او الجماعات الفئوية مقابل حرمان الشعب من حقوقه الدستورية، الامر الذي ادى الى زيادة الفقر والبطالة وتفشي الامراض والاوبئة وضياع كلفة الفرصة البديلة في بناء اقتصاد متعافي.

مشكلة الدراسة هي ان استمرار الفساد الاداري والمالي بالرغم من ظروف الاقتصاد الاستثنائية بعد ازمة عام ٢٠١٤، لا زال يستنزف ما تبقى من الموارد المالية المتاحة، مما أضر بالصالح العام وتسبب بضعف امكانات الاقتصاد، وتفاقم مشاكل البطالة والفقر والحرمان وهشاشة الاقتصاد القومي.

فرضية الدراسة تنطلق من ان بقاء الفساد الاداري والمالي يحطم ما تبقى من الاقتصاد العراقي ويجعله يخسر كلفة الفرصة البديلة لإعادة بناءه، مما يغذي بدوره اقتصاد الظل.

استنتج البحث بان ظاهرة الفساد الاداري والمالي باتت من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي واهم مسببات الفقر والحرمان وتردي الوضع المعاشي، وعنصر مهم في هشاشة الدولة بكافة المؤشرات المعتمدة في البحث، واوصى البحث بضرورة اعادة دور القانون من خلال ايمان الحكومة والشعب بأهمية القضاء على ظاهرة الفساد الاداري والمالي وكافة تداعياتها الخطرة على الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاداري والمالي، كلفة الفرصة البديلة، عوائد النفط الخام، اقتصاد الظل.

Administrative and financial corruption in light of the shadow economy and the opportunity cost in building the Iraqi economy after the 2014 crisis

Assist. Prof. Dr. Suhaila A. mestor
College of Administration and Economics
Al-Mustansiriyha University

Assist. Prof. Dr. Mustafa K. Rasheed
College of Administration and Economics
Al-Mustansiriyha University

Abstract:

The spread of administrative and financial corruption, as established in the Corruption Perceptions Index issued by Transparency International, has frustrated all efforts towards adopting real reform of the Iraqi economy, as all public institutions have been adapted to serve some people or factional groups, at the expense of depriving the people of their constitutional rights, This led to an increase in poverty and

unemployment, an outbreak of disease and epidemics, and a loss of opportunity costs in building a healthy economy.

The problem of the study is that the persistence of administrative and financial corruption despite the exceptional economic conditions after the crisis of 2014, is still draining the remaining available financial resources, which harmed the public interest and caused weak economic capabilities, and exacerbated the problems of unemployment, poverty, deprivation and the fragility of the national economy. The hypothesis of the study is that the survival of administrative and financial corruption shatters the rest of the Iraqi economy and causes it to lose the opportunity cost of rebuilding it, which in turn feeding the shadow economy.

The research concluded that the phenomenon of administrative and financial corruption has become one of the most serious challenges facing the Iraqi economy and the most important causes of poverty, deprivation and the deterioration of the living situation, and an important element in the state's fragility with all the indicators approved in the research, and the research recommended the need to restore the role of law through the belief of the government and the people of the importance of eliminating the phenomenon of corruption Administrative and financial and all its dangerous repercussions on the local economy.

Keywords: administrative and financial corruption, opportunity cost, crude oil revenue, shadow economy.

مقدمة

ان نهضة الامم تتم بصناعة المستقبل بالاعتماد على مقومات النهوض في الحاضر وخبرة الماضي، اي من خلال خليط الزمن مع الاتجاه الصحيح المقوم والداعم في بناء مستقبل زاخر، واخذت العديد من الدول في الآونة الاخير تبني مؤشرات الرفاهية والسعادة من اجل تحقيق نوع من التوازن المجتمعي الداعم للنهضة الاممية، في هذا الوقت بالذات نجد العراق يغرق يومياً بالعديد من المشاكل التي تذيب شيء فشيئاً العلاقات الاقتصادية، حتى بات الاقتصاد العراقي مجموعة من الانشطة المتناثرة غير قادرة على ادارة الاقتصاد وغير قادرة على حل مشاكله المستدامة. فضلا عن عوامل داخلية واخرى خارجية تطحن فيه حتى اذيب وتشظى وبات لا يناسب تطلعات الافراد في مستقبل يكفل العمل والمأكل والمأوى للمواطن العراقي. مع غياب تام لدور صانع القرار ودور القانون من اجل حفظ ما تبقى من هذا الاقتصاد الجريح.

في ظل ظروف العراق غير المستقرة أمنياً وعسكرياً وسياسياً نما اقتصاد الظل في رحم النزاعات وفساد الطبقات السياسية وتناحرها مع بعضها من اجل تعظيم مكاسبها على حساب اقتصاد طالما أدهش المجتمع العربي والاقليمي في وقت مضى بإنجازاته وخطاه الثابتة في اقامة قاعدة صناعية وتجارية فذة استقطبت في وقت ما العديد من وجهات العالم.

الفساد الاداري والمالي دعم وغذى انشطة اقتصاد الظل حتى اخذ يتوسع على نحو مضطرب الامر الذي تسبب بفقدان الاقتصاد العديد من مصادر الايرادات العامة واغراق العراق في الدين العام، مما تسبب بفقدان كلفة الفرصة البديلة في إنعاش الاقتصاد وبناءه من جديد، لطالما هنالك اقتصاد خفي ينمو في المقابل من اجل اضعاف وطمس شخصية الاقتصاد الرسمي.

اهمية البحث: يستمد اقتصاد الظل شرعيته باستمرار الظواهر غير الشرعية وغير القانونية في الاقتصاد واهمها ظاهرة الفساد الاداري والمالي، مما شجع على هدر الموارد المالية الضرورية لإعادة بناء الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: ان استمرار الفساد الاداري والمالي بالرغم من ظروف الاقتصاد الاستثنائية بعد ازمة عام ٢٠١٤، لا زال يستنزف ما تبقى من الموارد المالية المتاحة، مما أضر بالصالح العام وتسبب بضعف امكانات الاقتصاد، وتفاقم مشاكل البطالة والفقر والحرمان وهشاشة الاقتصاد القومي.

فرضية البحث: فرضية البحث تنطلق من ان بقاء الفساد الاداري والمالي يحطم امكانات الاقتصاد العراقي مما يجعله يخسر كلفة الفرصة البديلة لإعادة بناءه، الامر الذي يغذي بدوره اقتصاد الظل.

هدف البحث:

أ. التطرق الى مفهوم الفساد الاداري والمالي وربطه باقتصاد الظل.

ب. متابعة ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق وما هي نتائجه.

ج. هل ان استمرار الفساد الاداري والمالي حافظ على ديمومة اقتصاد الظل وما هو تأثيره في الدولة الهشة.

١. **مفهوم اقتصاد الظل:** يعرف اقتصاد الظل (هو مجموعة الأنشطة الاقتصادية المنتجة، التي لا تدخل في نظام المحاسبة القومية وتتصف بأنها غير قابلة ولا تخضع للنظام الضريبي و/أو غير مسجلة)، (Sabine Bernabè, 2000: 6)، كما يعرف بانه (ذلك الاقتصاد الذي يعبر عن كافة أوجه النشاط التي تمارس في الخفاء بشكل غير مشروع والتي تتناقض مع القوانين والاعراف والاخلاق بقصد تحقيق منفعة خاصة حتى لو أدى ذلك الى الاضرار بالصالح العام كتجارة المخدرات والاسلحة) (مدحت حسنين، ١٩٨٥: ١٣). او (بأنه ذلك الجزء من الناتج القومي الاجمالي، ولكنه لم يدخل ضمن الحسابات القومية، ويشمل الانتاج غير المعلن في قطاعات عديدة منها قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع التشييد والبناء، قطاع التجارة الداخلية، وقطاع النقل والمواصلات... الخ) (Gutmann.p, 1977: 10-11).

٢. **مصادر اقتصاد الظل:** تتعدد مصادر اقتصاد الظل تبعاً لضعف الدور الرقابي والتشريعي في البلاد وهيمنة الجماعات القائمة عليه في صناعة القرار، (للمزيد: شنايدر وأرنستي، ٢٠٠٢، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٢) اهمها هي:

أ. الأنشطة غير المشروعة وتتضمن (الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالأطفال والرقيق الابيض، تجارة الاسلحة وغيرها).

ب. الأنشطة المشروعة وتتضمن كافة مصادر الدخول المشروعة غير المعلن عنها ولا تخضع للرقابة ولا يتم الابلاغ عنها.

٣. **الاسباب الاقتصادية لنمو اقتصاد الظل:** ان نمو اقتصاد الظل يحتاج الى بيئة اقتصادية ضعيفة ومهمشة وغير قادرة على تبني معايير جودة الانتاج ولا اعتماد الانتاجية العالية وكفاءة استخدام الموارد الانتاجية.

وان اهم الاسباب الاقتصادية التي تقف خلف نمو اقتصاد الظل هي: (صفوت عبدالسلام، ٢٠٠٢)، (سعيد عبدالخالق، ١٩٩٨)

أ. ضعف معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخول.

ب. الاختلال في الناتج المحلي وندرة عرض السلع.
ج. عجز الموازنة العامة وصعوبة الحصول على مصادر تمويل مناسبة.
د. اختلال التوازن داخل قطاع الخدمات لصالح الانشطة الهامشية أو منخفضة الانتاجية.
ه. دور المشروعات الصغيرة غير الرسمية.
و. عدم تماثل المعلومات ودرجة كمال الاسواق.
ز. ارتفاع معدلات البطالة وعدم تطوير القطاع الخاص.

٤. **دور الفساد الاداري والمالي في نمو اقتصاد الظل:** يعرف الفساد الاداري والمالي (كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته) (Caiden and Caiden, 1977: 6)، ومن ثم فان ثمة طبقة سوف تتكون داخل المؤسسة العامة تسعى لتحقيق مصلحتها الخاصة على حساب المجتمع، بالالتفاف حول التشريعات والقوانين النافذة بغية تسييرها باتجاه تحقيق النفع الخاص لهم، بغض النظر عن الاضرار التي سوف تلحق بالاقتصاد جراء هذه الممارسات.

ان تفشي الفساد الاداري والمالي من شأنه اذابة الاخلاق والمهنية وتدني مستوى الانتاج والانتاجية، الامر الذي يعمق من حدة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد، الامر الذي يدعم باتجاه استيعاب العمالة غير الماهرة في العديد من مفاصل الاقتصاد لكونها تخص صناع القرار غير المهنيين وغير الكفوئين، مما يتسبب بسوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وهدرها على نحو كبير من جهة، ومن جهة اخرى هذه الممارسات غير المسؤولة انما تغذي وتديم اقتصاد الظل لكونها تتضمن العديد من المشاريع الفاشلة غير الانتاجية اي لا تعود بالنفع للاقتصاد المحلي، وفي الغالب فان انشطة اقتصاد الظل هي تبادلية تمتاز بسرعة وسهولة اتمام تلك الصفقات غير المشروعة وغير القانونية من الناحية المادية والمالية.

ان دور الفساد الاداري والمالي يكون من خلال هدر الاموال التي من المفترض ان تخصص لإنشاء المشاريع الجديد او تطوير المشاريع القائمة وزيادة الانتاج والانتاجية، ومن ثم فان ضياع هذه الاموال والموارد سيقلل فرص العمل وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة مما يجعلها تتجه نحو اقتصاد الظل بحثاً عن فرص العمل.

٥. **الفساد الاداري والمالي واقتصاد الظل في العراق**: ان ضعف تطبيق القوانين في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تسبب بتفشي العديد من المظاهر السلبية في المجتمع والمؤسسات ولاسيما المؤسسات العامة، والذي انعكس على شكل ممارسات واخلاقيات سيئة داعمة للفساد الاداري والمالي، ومن ثم فان مظاهر الرشوة والابتزاز اصبحت سمة تميز مظاهر تلك المرحلة. فضلا عن غياب القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع الخاص وغياب الرقابة.

وان المحصلة النهائية لمشكلة استشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي تسبب بضياع كلفة الفرصة البديلة في اعادة بناء الاقتصاد العراقي، اذ نمت العائدات النفطية بعد عام ٢٠٠٤ على نحو مضطرد، تأسس على غراره رصيد جيد من العملات الاجنبية داخل الخزانة العامة وان هذا المورد المالي كان بالإمكان ان يكتب بداية مشرقة لاقتصاد عانى من ويلات الحصار الاقتصادي الذي

استمر لأكثر من عقد من الزمن، وحروب دمرت القاعدة الانتاجية وفككت اطراف الماكنة الانتاجية، مما تسبب بتفكك العلاقات الاقتصادية في اغلب المؤسسات العاملة في الاقتصاد العراقي.

لكن الامر لم يتحرك بهذا الاتجاه انما استمرار حالات عدم الاستقرار الامني والسياسي اخذت تغذي بشكل او باخر استمرار الفساد الاداري والمالي والذي اخذ هو الاخر بالتنوع والاحتراف من قبل مستخدميه، فتكونت من اجله مؤسسات وجهات داعمة وراعية من اجل الالتفاف حول القانون او الترهيب بالأفراد والمسؤولية من قبل العديد من الجهات السياسية التي ترغب بجني الارباح من الاعمال غير القانونية وغير الشرعية في البلاد. من هنا بدأت بذور نمو الاقتصاد الظل والذي اخذ يترعرع في احضان تردي بيئة الاعمال وتراجع اغلب العلاقات الانتاجية في الاقتصاد القومي، مما افضى بأحادية العلاقات التبادلية والتي اخذت تنحصر شيء فشيئاً في المجال التجاري.

كان لغياب السلطة الواعية والوطنية والمتحملة لمسؤولياتها دوراً مهماً في نمو اقتصاد الظل، فكان يفترض بالحكومة ان تبدأ باستقرار الوضع الامني والسياسي اولاً يتبعه استقرار الوضع الاقتصادي، فالاقتصاد لا ينمو في بيئة هشة وفاسدة وغير مستقرة وينتابها ضعف او غياب القانون. ولو كانت هناك طبقة سياسية نزيهة وواعية ومدركة لمسؤولياتها لتحقق الاستقرار السياسي وعندها تتمكن تلك السلطة من خلق الاستقرار الامني والاقتصادي.

ان هيمنة احادية العلاقات التبادلية في الاقتصاد العراقي هو الاخر تسبب بفقدان وخسارة الاقتصاد تكلفة الفرصة البديلة في بناء علاقات انتاجية قوية تنمي وتعزز هيكل الاقتصاد القومي، اذ استنزفت هذه العلاقات الاحتياطي من النقد الاجنبي في عمليات الاستيراد، مما أسهم بتهريب العملات الاجنبية من البلاد بدلا من استثمارها في الداخل من اجل معالجة مشاكل الاقتصاد المتجذرة.

ان مشكلة الفساد الاداري والمالي ادت الى هدر وضياع الموارد الاقتصادية ومنها الاموال التي تم تخصيصها للتنمية، ونتيجة تعدد الحاجات البشرية مع ندرة الموارد (المشكلة الاقتصادية) تجعلنا نضحي بالموارد المتاحة الاقل اهمية من اجل الموارد الاكثر اهمية او التضحية بالاهداف وهذا ما نطلق عليه في علم الاقتصاد الاختيار او الاولويات، وبالتالي نكون قد خسرنا كلفة الفرصة البديلة الاقل التي تم التضحية بها بسبب انتشار ظاهرة الفساد.

يعد استشراء اقتصاد الظل فضلا عن الاقتصاد غير المنظم اهم العوامل التي ساعدت على تفشي ظاهرة البطالة وارتفاع الفقر والحرمان وعدم العدالة والمساواة في المجتمع، مما اسهم بتوليد ضغوط اجتماعية خطيرة تزامنت مع الاعباء الاجتماعية التي خلفها الدمار الذي تسبب به التنظيم الارهابي في العديد من الاسر النازحة وشرائح المجتمع في العديد من محافظات البلاد، والتي وجدت طريقها في سلوكيات غير اخلاقية واعمال غير قانونية من قبل القائمين والمسؤولين والمشرفين على هذا الملف، الامر الذي تسبب بفقدان العديد من المعونات والمبالغ النقدية التي وجهت من اجل مساعدة وانتشال هذه الطبقات الاجتماعية المسحوقة. مقابل نمو اقتصاد الظل على نحو يلبي احتياجات وطموح القائمين عليه.

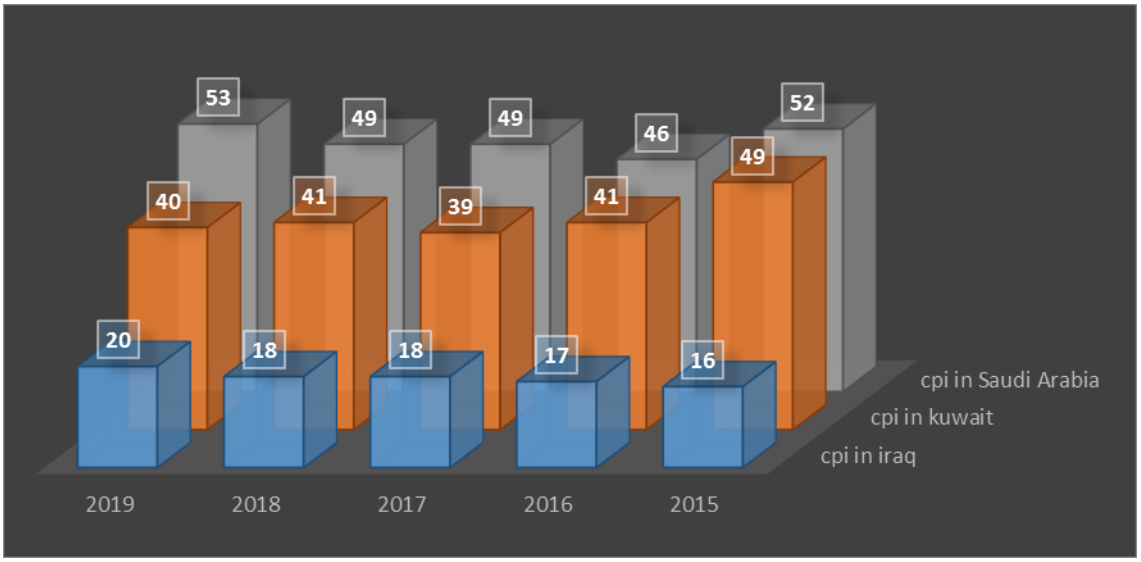

الشكل (١): مؤشر مدركات الفساد في العراق والكويت والسعودية للمدة (٢٠١٩-٢٠٠١٥)

Source: https://www.transparency.org/cpi2015-2019.

نلاحظ من الشكل (١) ان مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index) وفق التقارير السنوية الصادرة من منظمة الشفافية العالمية كان في العراق مرتفع جدا، اذ بلغ عام ٢٠١٥ (١٦) وقد واصل انخفاضه ليصل عام ٢٠١٩ الى (٢٠). وعلى الرغم من هذا الانخفاض فهو لازال محدوداً جداً ويشير الى استشراء الفساد الاداري والمالي على نحو مرتفع. فعند مقارنته بدول الجوار نرى ان السعودية بلغ لديها المؤشر عام ٢٠١٥ (٥٢) وفي الكويت (٤٩) للعام ذاته. وقد تقلبت قيم المؤشر لديهم لتصل عام ٢٠١٩ في السعودية (٥٣) وفي الكويت (٤٠). ان حجم التفاوت بين قيم المؤشر في السعودية والكويت متقارب، ولكن عند مقارنة ذلك في العراق نكون امام فجوة كبيرة.

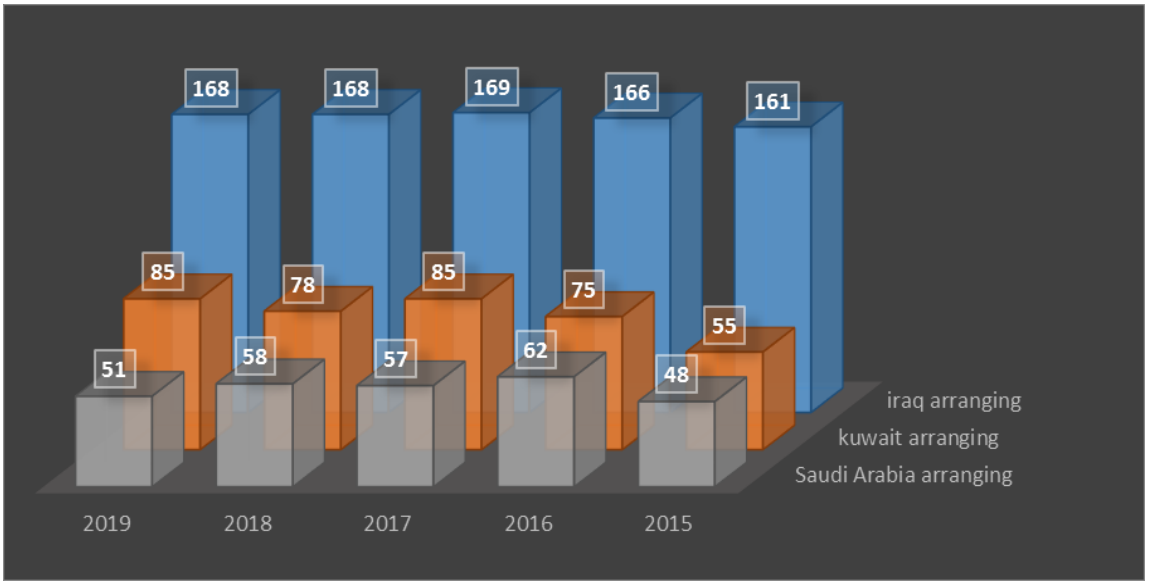

الشكل (٢): ترتيب العراق والكويت والسعودية في مؤشر مدركات الفساد للمدة (٢٠١٩-٢٠١٥)

Source: https://www.transparency.org/cpi2015-2019.

كما يوضح الشكل (٢) ترتيب العراق والكويت والسعودية وفق مؤشر مدركات الفساد عالميا، اذ تراوح العدد الاجمالي للبلدان المنضوية في المؤشر خلال مدة الدراسة بين (١٦٥) بلد الى (١٨٠) بلد. احتل العراق المرتبة (١٦١) عام ٢٠١٥ وقد ارتفع ليصل عام ٢٠١٩ الى (١٦٨) في حين نجد السعودية بلغ ترتيبها عالميا عام ٢٠١٥ (٤٥) والكويت (٥٥) وقد تقلبت هذه القيم خلال مدة الدراسة لتصل عام ٢٠١٩ في السعودية (٥١) والكويت (٨٥).

كما يمكن ملاحظة قيم ان ترتيب البلدان انعكس في الشكلين (١) و (٢) مما يدل على العلاقة العكسية بين قيمة المؤشر والترتيب الذي تحظى بها الدول عالميا وفق المؤشر.

الجدول (١): اجمالي الانفاق والدخل والناتج بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠١٥)
(مليون دينار)

السنوات	اجمالي الانفاق	اجمالي الدخل	اجمالي الناتج	فجوة الانفاق-دخل	فجوة الانفاق-ناتج
2015	2194130	205666	207200	1988464	1986930
2016	2228690	205170	206707	2023520	2021983
2017	2254460	228449	231049	2026011	2023411
2018	2437790	261610	265038	2176180	2172752

Source: The Global Economy.com/ indicators data.

يشير الجدول (١) بان اجمالي الانفاق كان متزايداً خلال مدة البحث بعد الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، والتي اثرت سلباً في اجمالي الدخل اذ بلغ الدخل عام ٢٠١٥ (205666) مليار دينار في حين انخفض عام ٢٠١٦ الى (205170) مليار دينار بسبب تداعيات الازمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي. اذ واصل بعد ذلك الى الارتفاع بفعل تأثير الانفاق المتزايد، اما الناتج المحلي الاجمالي فقد تزايد هو الاخر طيلة مدة البحث من اجل تعويض انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، الامر الذي حافظ على ايرادات نفطية كافية كما هو موضح في الشكل (٣) لتمويل العمليات اليومية من استيراد وعمليات مالية.

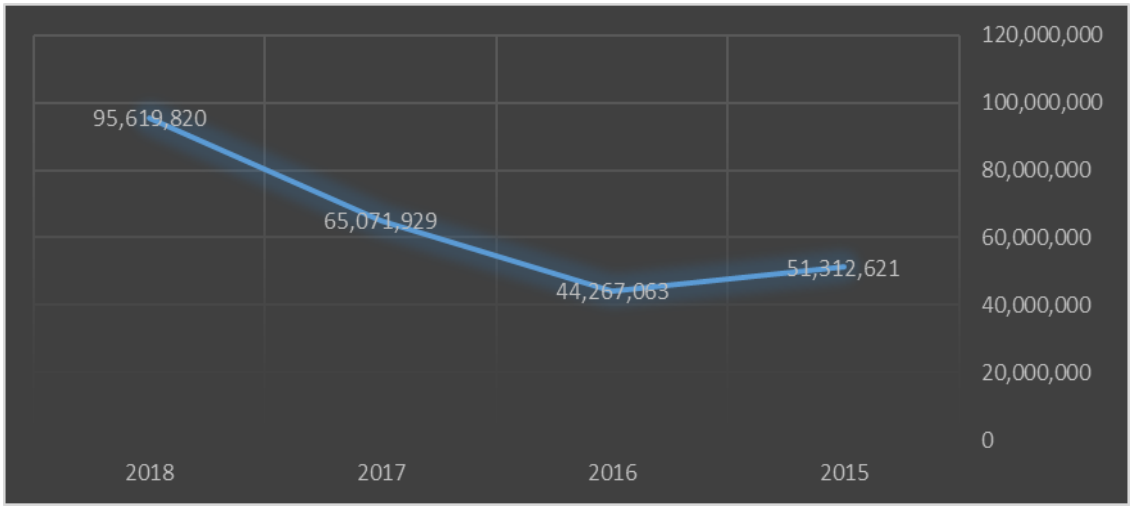

الشكل (٣): الايرادات النفطية في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠١٥) (مليون دينار)
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

كما تؤكد الفجوة الموجبة بين اجمالي الانفاق والدخل بان هناك قوة شرائية لدى الافراد تتولد من مصادر غير معروفة، الامر الذي يشير الى وجود اقتصاد ظل يتسع تدريجياً، فقد بلغ حجم الفجوة عام ٢٠١٥ (1988464) مليار دينار وقد ارتفعت خلال مدة البحث لتصل الى (2176180) مليار عام ٢٠١٨. وما يدعم هذه الحقيقة هو الفجوة الموجبة بين اجمالي الانفاق والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث، فقد بلغت عام ٢٠١٥ (1986930) مليار دينار وتواصلت بالارتفاع حتى بلغت عام ٢٠١٨ (2172752) مليار دينار. وهذا ما يبرر الاستهلاك غير المبرر للكثير من الاسر، فضلا عن استشراء النزعة الاستهلاكية على حساب النزعة الادخارية.

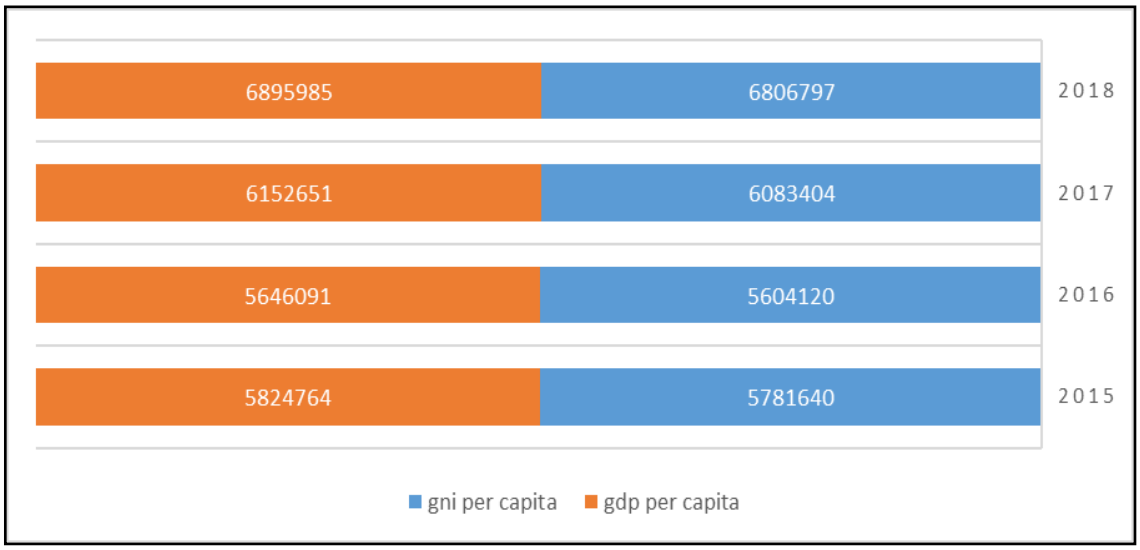

الشكل (٤): متوسط نصيب الفرد من الدخل والناتج في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠١٥) (دينار)
Source: https://www.indexmundi.com

يتبين من الشكل (٤) بان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عام ٢٠١٥ (٥٧٨١٦٤٠) دينار اي ما يعادل (٤٨١٨٠٣,٣) دينار شهرياً، وهو مستوى متدني جدا لا يكفي للمأكل والمأوى والعيش الكريم وقد واصل ارتفاعه حتى بلغ عام ٢٠١٨ (٦٨٠٦٧٩٧) دينار اي ما يعادل شهرياً (٥٦٧٢٣٣) دينار، وان هذا المستوى لا يمثل المستوى الحقيقي للقوة الشرائية للأفراد ولا يحاكي النزعة الاستهلاكية في المجتمع العراقي، مما يؤكد على وجود اقتصاد الظل باعتباره المسؤول عن المصادر الاخرى للدخل غير الشرعية وغير القانونية.

كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج عام ٢٠١٥ (٥٨٢٤٧٦٤) دينار اي ما يعادل شهرياً (٤٨٥٣٩٧) دينار وقد ارتفع حتى عام ٢٠١٨ ليبلغ (٦٨٩٥٩٨٥) دينار وهو ما يعادل (٥٧٤٦٦٥,٤) دينار. وقد تأثر متوسط نصيب الفرد بالدخل والناتج بالأزمة المزدوجة التي عصفت بالاقتصاد عام ٢٠١٤ فقد انخفضا بسبب انخفاض الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي على أثر تراجع الصادرات النفطية بسبب تدهور اسعار النفط عالمياً.

أثر الفساد الاداري والمالي واقتصاد الظل في المجتمع: ان استشراء الفساد الاداري والمالي ساهم بنشوء اقتصاد الظل والانشطة المشبوهة غير القانونية وغير الشرعية، الامر الذي شجع من الممارسات والسلوكيات المبتذلة في المجتمع فذابت الاسرة وتحطمت اركان التعليم، وما شجع هذه المظاهر هو استشراء النزعة العدائية لدى اغلب شرائح المجتمع بسبب تدهور ظروف الاقتصاد

العراقي وغياب تطبيق القانون. وقد كان للحكومة دوراً فاعلاً في اتساع نطاق الغضب والحقد والكراهية في صفوف السكان من خلال غض النظر عن الكثير من الخروقات والتجاوزات على حقوق الافراد والممتلكات العامة. لا وبل حتى مساعدة العديد من المتجاوزين في امدادهم ببعض الخدمات العامة بوصف هذه الاجراءات كدعايات انتخابية لبعض صناع القرار، مما شجع الكثير من ذوي النفوس الضعيفة استغلال ظروف البلاد من اجل تعظيم منفعتهم ومكاسبهم.

الجدول (٢): جرائم القتل في العراق لكل (١٠٠,٠٠٠) مواطن للمدة (٢٠١٤-٢٠١٠)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
جرائم القتل	8.7	8.3	8.2	9.9	10.1

Source: The Global Economy.com/ indicators data.

نلاحظ من الجدول (٢) ان جرائم القتل قد تصاعدت حدتها في العراق بسبب ظروف البلاد غير المستقرة أمنياً فقد بلغت جرائم القتل عام ٢٠١٠ (٨,٧) جريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) مواطن، وقد ارتفعت عام ٢٠١٣ الى (٩,٩) جريمة قتل لكل (١٠٠,٠٠٠) مواطن، اما عام ٢٠١٤ فقد ارتفعت جرائم القتل لتصل الى (١٠,١) جريمة قتل لكل (١٠٠,٠٠٠) مواطن.

اما مؤشر الجريمة فانه يشير الى ان عام ٢٠١٤ بلغ معدل حالات الاختطاف الى (٣,٧) حالة لكل (١٠٠,٠٠٠) مواطن، كما ان معدل حالات السرقة للعام ذاته قد بلغت (٣٥) حالة لكل (١٠٠,٠٠٠) مواطن (The Global Economy.com, 2020: 3). ان تفكك بعض الاسر وانحدار المجتمع وزيادة انشطة اقتصاد الظل والاعمال المشبوهة بفعل الفساد الاداري والمالي والحروب والنزاعات المحلية بشكل متكرر أسهم فيما بعد بارتفاع حدة هشاشة الاقتصاد والمجتمع وكما يأتي:

الجدول (٣): مؤشرات الدولة الهشة في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠١٥)

السنوات	الدولة الهشة	التهديد الامني	النخب الحزبية	التظلم الجماعي	التراجع الاقتصادي	التنمية الاقتصادية غير المتكافئة	الانسان وهجرة الادمغة
2015	104.4	10	9.6	10	6.9	7.8	8.1
2016	104.7	10	9.6	9.8	6.8	7.5	7.9
2017	105.4	10	9.6	9.6	6.6	7.3	7.7
2018	102.2	9	9.6	9.3	6.3	7	7.4
السنوات	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الانسان ودور القانون	الضغط الديمغرافي	اللاجئين والمشردين	التدخل الخارجي	
2015	9.2	7.5	8.9	8.2	8.9	9.4	
2016	9.2	7.8	8.9	8.1	9.4	9.7	
2017	9.5	8.2	8.7	8.6	9.9	9.7	
2018	9.2	8.3	8.4	8.7	9.6	9.4	

Source: The Global Economy.com/ indicators data.

يؤكد هذا الجدول على انهيار المجتمع والاقتصاد بفعل ارتفاع حالات الفساد الاداري والمالي واتساع نطاق اقتصاد الظل. اذ يتراوح مؤشر الحالة الهشة من (٠) قليلة حتى (١٢٠) مرتفعة جدا، وقد سجل هذا المؤشر عند (١٠٤-١٠٢) ما يعني ارتفاع حاد في هشاشة الاقتصاد

العراقي، وان مؤشر التهديد الامني يتراوح من (٠) ضعيف الى (١٠) قوي جدا، ما يعني ان العراق اقتصاداً ومجتمعاً مهدداً أمنياً طيلة مدة البحث، وان مؤشر النخب الحزبية الذي يتراوح هو الاخر عند (٠) ضعيف و(١٠) قوي جدا فقد سجل عند (٩,٦) ما يعني هيمنة الاحزاب السياسية على السلطة في البلاد، الامر الذي يؤكد مسؤوليتهم عن ضعف تطبيق القانون واستشراء اقتصاد الظل، وان مؤشر التظلم الجماعي يشير الى وجود حالة تظلم جماعي عالية في المجتمع مما اسهم في ارتفاع حدة التوتر والغضب في صفوف الجماهير بسبب حدة التفاوت في توزيع الدخول بين افراد المجتمع في ظل ارتفاع حاد في معدلات البطالة والفقر والحرمان، مقابل ارتفاع انشطة اقتصاد الظل وارتفاع ارباح القائمين فيه على نحو مضطرد. وان مؤشر التراجع الاقتصادي يشير الى ثمة تدهور خطير في بنية الاقتصاد وتجذر مشاكله وتعرضه للإهمال من قبل صناع القرار، وتجسد ذلك باعتمادهم على مصادر الايرادات السهلة والريعية في الاقتصاد دون توجيه الاستخدام والاهتمام الى موارد الاقتصاد الاخرى والاهتمام بالحالة الاقتصادية للسكان.

الامر الذي افضى باعتماد تنمية اقتصادية غير متكافئة اذ امتاز اقليم كردستان بالنمو الجيد للناتج والانشطة الانتاجية ومن ثم التنمية الاقتصادية على حساب باقي محافظات العراق. مما أسهم بارتفاع حالات الهجرة للكثير من شرائح السكان وهجرة الادمغة الفذة المنقذة للاقتصاد المحلي. مما أفقد الدولة من شرعيتها كما سجل مؤشرها خلال مدة الدراسة (يعني (٠) شرعية (١٠) يعني غير شرعية). كما ان مؤشر الخدمات العامة يشير الى ضعف وتلكؤ المؤسسة العامة وعدم قدرتها على رعاية الاقتصاد والمرافق العامة وتقديم خدمات عامة لائقة للسكان على الرغم من ارتفاع عوائد النفط ومن ثم الايرادات العامة. كما يشير مؤشر حقوق الانسان ودور القانون الى انتهاك واضح وصارخ لحقوق الافراد في العراق وضعف كبير في تطبيق القانون بسبب هيمنة الكتل السياسية على صناعة القرار وسعيهم لتعظيم مكاسبهم على حساب الشعب والاقتصاد، مما أسهم في زيادة الضغط الديمغرافي للسكان وارتفاع اعداد اللاجئين والمشردين واتساع رقعة الفقر والحرمان، فضلا عن زيادة حدة التدخل الخارجي في شؤون البلاد الداخلية.

تعد مؤشرات الجدول (٣) العوامل الممهدة والداعمة لاتساع نطاق اقتصاد الظل والمظلة التي تحميه من اجل مزاولة انشطته على نحو جيد ومستدام في الاقتصاد.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. استشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق على نحو خطير بعد الازمة المزدوجة لعام ٢٠١٤، يؤدي الى استنزاف ما تبقى من الموارد المالية الضرورية لبناء الاقتصاد.
٢. ارتفاع عوائد النفط تسبب بارتفاع الانفاق الحكومي على نحو عمق من حدة الفجوة بينه وبين الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ما يشير الى تواجد انشطة غير معلن عنها تقع تحت دائرة انشطة اقتصاد الظل. كما ان استدامة العجز في الموازنة العامة يعود الى سوء اعداد الموازنة العامة ويتحمل البرلمان الأجزاء الاكبر منها كونه سلطة تشريعية ورقابية.
٣. تدني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج القومي جاء بسبب الفساد وهدر الاموال وعدم اقامة مشاريع جديدة وتطوير او توسيع القائم منها، فضلا عن عدم خلق فرص عمل مما ادى الى لجوء العاطلين عن العمل الى اقتصاد الظل.
٤. جميع مؤشرات الدولة الهشة تعزز وتدعم استدامة اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الرسمي ما تسبب في انحسار الايرادات العامة وارتفاع الدين سواء الداخلي او الخارجي.

٥. استمرار الفساد الاداري والمالي حافظ على ديمومة اقتصاد الظل مما عزز من أثر مؤشرات الدولة الهشة وضعف قدرة الدولة من محاربة هذه الظواهر السيئة.

ثانياً. التوصيات:

١. ان محاربة الفساد الاداري والمالي على هذا النحو يتطلب ارادة حكومية وجماهيرية حقيقية باتجاه تجريمه باعتباره سلوكاً منافياً لديننا الحنيف والاعتبارات الاخلاقية العربية الاصيلة.
٢. توجيه اهتمام صانع القرار بالاعتبارات الاقتصادية لا السياسية من اجل الخروج من الازمة التي تحيط بالاقتصاد العراقي، من اجل الحد من المظاهر السلبية المغذية لاقتصاد الظل والتوجه نحو بناء اقتصاد متين مبني على اسس علمية رصينة تدعم العمل الجماعي والعلاقات الجيدة مع الشركاء في تنمية الاقتصاد ومعالجة مشاكله المتجذرة.
٣. اهمية دور القانون في اعادة بناء الاقتصاد ومحاربة كافة اشكال اقتصاد الظل والانشطة غير المشروعة التي ولدتها المرحلة الاستثنائية التي مر بها العراق.
٤. تعزيز حصة الفرد من الدخل والناتج بما يؤمن للمجتمع العيش الكريم وبما يقلل من مظاهر الحقد والكراهية والضغينة بين صفوف السكان. واشاعة روح المحبة والاخاء في صون وحدة البلاد ومحاربة كافة المظاهر السلبية في المجتمع.
٥. تعزيز دور الرقابة والتدقيق في اداء السلطة التنفيذية لتعزيز دور الشفافية والمساءلة والمصداقية التي يجب ان تتصف بها.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.
٢. الخالق، سعيد عبد، يوليو، ١٩٩٨، الاقتصاد الظل وظاهرة غسيل الاموال، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة عين شمس.
٣. فريدريك، شنايدر ودومنيك، أرنستي، ٢٠٠٢، الاختباء وراء الظل-نمو الاقتصاد الظل، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي.
٤. عبدالسلام، صفوت، ٢٠٠٢، (الاقتصاد السري، دراسة في اليات الاقتصاد الظل وطرق علاجه)، دار النهضة للطباعة، القاهرة.
٥. صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٢، الاختباء وراء الظلال-نمو الاقتصاد الظل.
٦. حسنين، مدحت، ١٩٨٥، الاقتصاد السري في مصر، مجلة الاقتصادي، العدد ٨٨٣، ص١٣.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Caiden and Caiden, 1977, Administrative Corruption public administration review, Vol.37, jan: pp 6.
2. Gutmann.p., 1977, ((the subterranean economy) ،financial analysts journal, nov\dec, p.p 10-11.
3. https://www.indexmundi.com.
4. https://www.transparency.org/cpi 2015-2019.
5. Sabine Bernabè, 2000, "Informal Employment in Countries in Transition: A conceptual Framework", (London: Centre for Analysis of Social Exclusion, London School of Economics), p. 6.
6. The Global Economy.com/ indicators data.